نللي حنا، ما بين إمبراطوريتين، مصر في القرن السادس عشر، ترجمة مجدي جرجس، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2024.....عرض د. طارق منصور

حين وردت الأخبار إلى السلطان قانصوه الغوري، سلطان مصر والشام والحجاز زمن المماليك، عن خروج سليم الأول، سلطان الأتراك العثمانيين، لملاقاته، وغزو مصر والشام، لم يكن في الحسبان أن هذه هي الأيام الأخيرة في حكم سلاطين المماليك، وأن شمس هذه الإمبراطورية (إن جاز التعبير) سوف تزول. وربما لم يكن بحسبان سليم الأول نفسه أن شكل إمبراطوريته (إن جاز التعبير) سوف يتغير تماماً بدخول مصر والشام وبلاد الحجاز إلى حوزته، وأنه سيملك خزائن الأرض بامتلاكه تلك البلاد الشاسعة، الثرية، ثراءً فاحشاً، جعله يستعرض ما استولى عليه منها ومن بقية القاليم في ساحة مضمار الخيل (الهيبودروموس) في إسطنبول، ليلهب أفئدة شعبه بما أصابهم من مال وفير، وجواهر ثمينة، وأثواب حريرية، وأسلحة مرصعة بالجواهر، وخيام مزخرفة، وغيرها. (ص 96)

إن هذا المشهد الذي تصفه المؤلفة في كتابها البديع، محل العرض، يجعلنا ندرك حجم الإقفار الذي أصاب البلاد في ظل الإحتلال العثماني، على الأقل خلال العقود الأولى من دخولهم البلاد، التي ما كانوا يتخيلون أنها بهذا الثراء، حتى أن سليم الأول أمر بتفكيك الأعمدة الرخامية من مباني الأمراء المماليك في القلعة، وهاجم بيوت السلاطين والأمراء المماليك وقصورهم، وقام بنهب محتوياتها وتجريدها، كما قام بالاستيلاء على خزائن الكتب والمخطوطات منها وقام بشحنها إلى إسطنبول، ليترك مصر خلفه أرضاً ينعق البوم فيها الطلولا، بعد أن نزع العثمانيون عنها ثوب العفة، واغتصبوها عنوة أمام أبنائها. وتدلل المؤلفة على هذا بشهادة بليغة معبرة عن الوضع في القاهرة بعد دخول الأتراك العثمانيين إليها بفترة قصيرة، وهي شهادة قاضي القضاة العثماني صالح جلال زاده، الذي تولى منصبه أثناء فترة تولي أخيه مصطفى جلال زادة أمور الديوان الهيمايوني، حيث سجل ما رآه في القاهرة عام 1544م، قائلا: "إن معظم أبوابها وجدرانها وأزقتها وأسواقها خربة وأطلال، تغط في القذارة والرمال والأتربة، تعبث الطيور في كل ركن فيها، تبدو المدينة وكأنها كهل في السبعين من عمره، وتتراص منازلها في فوضى يصعب السيطرة عليها". (ص 95)

وتبين المؤلفة نللي حنا في كتابها الشيق هذا "ما بين إمبراطوريتين" مشكلة المصادر التاريخية التي لا تسمح بالوقوف على الصورة كاملة عن حال مصر بعد الاغتصاب العثماني لها عام 1517م، وبعيداً عما كتبه ابن إياس، الذي توفي عام 1522م، لا توجد مصادر مباشرة تكشف بجلاء ما صارت إليه الأمور في النصف الأول من القرن السادس عشر؛ بينما

يمكن أن سنجد في النصف الثاني منه "دفتر مهمة مصر" بالأستانة، إضافة إلى بعض الإشارات والروايات عند الجزيري والنهروالي وغيرهما. (ص 30–34)

وبحسب ما ذكرته المؤلفة فإن تمكن العثمانيين من مفاصل مصر ومواردها المالية لم يكن أمراً سهلاً، في ظل وجود نظام مملوكي معقد لإدارة مواردها المالية؛ وأن انتقال الأمور فيها من إمبراطورية زائلة إلى إمبراطورية جديدة قائمة لم يكن أمراً سهلاً، بل كان يلفه التعقيد المالي والإداري. مع ضرورة طرح سؤال عن مصير الأمراء المماليك، الذين كانوا ما يزالون منتشرين في البلاد، بعد أن اندمجوا مع العباد. وتشير المؤلفة إلى أن العثمانيين حاولوا اختراق هذا النظام المالي المعقد، الذي كان يتبعه المماليك، بعدة طرق من الاحتيال على المال العام، ما بين الاختلاس من الخزانة العامة، أو إدراج مبالغ مالية كبيرة ضمن أوجه الإنفاق في الموازنة دون تفسير، أو تقديم معلومات مغلوطة حول الضرائب المفروضة على الأراضي وعلى الفلاحين والطوائف المهنية، والذين وجدوا طرقاً لتجنب دفع الضرائب. (ص 44–45)

ولعل الفصل الثاني من كتابها، يطرح للنقاش مشكلة سيطرة الأتراك العثمانيين على موارد مصر؛ وفيه تطرح نللي حنا عدة أسئلة مشروعة، يأتي على رأسها: ما هي الخطوات والإجراءات التي سار عليها العثمانيون للسيطرة على الموارد؟ وما هي الصعاب التي واجهتهم لبلوغ هذا الهدف؟ وتجيب المؤلفة في السطر التالي أن أولى الصعاب التي واجهت الأتراك العثمانيين هي فهم النظام المملوكي المعقد لإدارة وضبط موارد مصر، وثانيها كانت التحديات التي واجهوها من الفئات التي رأت أن مصالحها على المحك.

ويكفي للتدليل على أهمية الأمر، أنه بعد وفاة والي مصر العثماني خاير بك عام 1522م، وإخماد تمرد أحمد باشا الخائن، تم إرسال وفد رفيع المستوى إلى مصر لهيكلة المؤسسات الإدارية والمالية بها؛ كان على رأس هذا الوفد الرفيع: إبراهيم باشا، الصدر الأعظم، وجلال مصطفى زاده، الذي ستولى وظيفة النشانجي بعد ذلك في البلاط العثماني، وإسكندر جلبي، أمين الخزانة السلطانية في إسطنبول، إلى جانب عدد من كتاب بيت المال. وصدر آنذاكن على أثر ما قام به هذا الوفد في مصر، صدور قانون نامة مصر عام 1525م، لتسير بمقتضاه إدارة مصر. (ص 92–93) ومنذ ذلك الوقت بدأت الأموال الطائلة تخرج من مصر بانتظام وتتدفق سنوياً على الخزانة السلطانية فيما عرف باسم الصرة السلطانية، رغم أن عملية السيطرة العثمانية على موارد مصر لم تكن من السهولة بمكان عليهم، في ظل وجود والٍ عثماني عليها برتبة باشا، معين من قبل السلطان العثماني ليقوم عليها بما يحقق المصالح السلطانية.

ومما زاد ثراء البلاط العثماني في إسطنبول سيطرته على التجارة في البحر الأحمر بصفة خاصة، وأصبحت تجارة البن، التي تسير عبره وتنتهي إلى الموانىء المصرية، ومنها إلى إسطنبول، مصدراً مباشراً من مصادر ثراء السلطان العثماني.

ومن ناحية ثانية، لا شك أن مركزية الفكر والثقافة قد تلاشت من مصر وولت وجهها صوب العاصمة الإمبراطورية إسطنبول، فلم نعد نرى الموسوعات التاريخية الضخمة التي كانت تكتب في العصر المملوكي، ولم يعد هناك من يهتم بتدوين التاريخ المحلي، كما كان في الماضي، وتحولت الدفة إلى البلاط العثماني، الذي عج بالكتاب والشعراء والمؤرخين والمدونين لمآثر سلاطين آل عثمان، الذين اكتظت خزائنهم بأموال الولايات للصرف على نهضة الإمبراطورية الجديدة.

وتعالج المؤلفة في الفصل الثالث قضية الاستعانة ببقايا الموظفين المماليك في إدارة مصر، لاسيما في الإدارة المالية في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وهي مناصب كانت قاصرة على أشخاص يرسلون من إسطنبول إلى مصر للقيام بمهامها في النصف الأول من القرن السادس عشر. فقد قرر –على سبيل المثال– السلطان سليمان القانوني تعيين إثنين من أولاد الناس (ذوي الأصول المملوكية) في وظيفة دفتردار مصر (رئيس الجهاز المالي) خلال أول خمسين عاما من حكم العثمانيين لمصر. (ص 155–156) وتولى بعض المماليك مناصب مهمة أيضا ككشاف للأقاليم المصرية، وكان من بين مهامهم حفظ النظام وتحصيل الضرائب. ويركز هذا الفصل على بعض من هؤلاء المماليك الذين ارتقوا مناصب رفيعة في ظل الإدارة العثمانية لمصر. (ص 159)

وفي الفصل الرابع المعنون "إصلاحات نظام الأراضي منتصف القرن السادس عشر المركزية وحدودها" تناقش المؤلفة مسألتين مهمتين، الأولى هي مفهوم المركزية من وجهة نظرمن كانوا يعيشون بعيدا عن المركز، أي سكان الأقاليم؛ والمسألة الثانية متعلقة بالأوامر السلطانية المتعلقة بالأراضي المصرية، والخطاب والخطاب المضاد حول قانون الأراضي، الذي دفع الفقهاء في القاهرة إلى إصدار فتاوى فقهية ضد هذا القانون، الذي أصدره مفتي السلطنة في إسطنبول. (ص 205–206)

أما الفصل الخامس والأخير من الكتاب فتركز فيه المؤلفة على قضية التجارة بين المركز والإقليم، حيث زاد التبادل التجاري بين مصر وإسطنبول، وزاد الطلب على البضائع المصرية، من مختلف الأسواق العثمانية في كافة أرجاء السلطنة؛ إضافة إلى تجارة البن، التي كان يسطر عليها التجار المصريون. وقد تناول هذا الفصل كافة التطورات التي طرأت على

موضوع التجارة بين مصر وإسطنبول بعد عام 1517م، وما تبعها من تطورات إجتماعية وسياسية واقتصادية بين المركز والإقليم. (ص 271)

وأخيراً فإن هذا الكتاب الشيق الذي يقع في أربعمائة وخمس عشرة صفحة، يسد فجوة تاريخية من عمر مصر، لاسيما وأن المؤلفة اعتمدت على عدد كبير جداً من الوثائق والدفاتر العثمانية المتخصصة، والمصادر والمراجع المتعددة اللغات، مما يشير إلى أننا أمام نص فريد كتب بعناية، ودقة متناهية، وخبرة تاريخية نعلمها جميعاً في شخص أ.د. نللي حنا، ويجعله كتاباً مرشحاً وبقوة لجميع قراء العربية، لنقف من خلاله على صورة مصر عشية الاحتلال العثماني لأراضيها عام 1517م.

وأخيراً لابد من شكر الناشر الواعي، الذي حرص على نشر هذا الكتاب، بعد ترجمته إلى العربية، وتوفيره لجميع القراء والمؤرخين في ثوب أنيق، وترجمة رفيعة المقام.

Nelly Hanna, *Between Two Empires, Egypt in the Sixteenth Century*, Arabic trans. Magdy Girgis, Cairo: Al-Dar al-Massriyyah al-Libnaniyyah, 2014…..…….……..…… Book review

By Tarek M. Muhammad
Ain Shams University, Egypt
tarekmansour@art.asu.edu.eg

When Mamluk Sultan Qansuh al-Ghawrī, Sultan of Egypt, Syria, and Hijāz, received news that Selīm I, Sultan of the Ottomans, had come out to meet him and invade Egypt and Syria, he had not anticipated that these were the final days of the Mamluk sultans' rule, and that the sun of this empire would set. Perhaps Selīm I himself had not anticipated that the form of his empire would change completely with the entry of Egypt, Syria, and Hijāz into his possession, and that he would possess the treasures of the earth by owning these vast, rich lands with an obscene wealth that made him parade what he had seized from them and from the rest of the provinces in the Hippodrome in Istanbul, to inflame the hearts of his people with the abundant wealth, precious jewels, silk robes, jeweled weapons, fancy tents, and other things they had acquired. (p. 96)

This scene, which the author describes in her book "The Subject of Exposition", shows how much the country was ruined during the first few decades of the Ottoman occupation, when they never imagined that it would be so rich. Selīm even ordered the marble columns from the Mamluk princes' buildings in the citadel to be taken apart, and attacked the homes and palaces of the Mamluk sultans and princes, stealing and taking their buildings in the Castle area of Saladin. He also took the money, jewels, and valuables from the Mamluk emirs' houses and

palaces. He also took the bookcases and manuscripts from them and sent them to Istanbul, leaving Egypt in ruins. The writer gives evidence for this with a first-hand account of what happened in Cairo after the Ottomans took the city. This testimony comes from the Ottoman Chief Justice Sālih Jalāl Zādeh, who took over from his brother Mustafa Jalāl Zādeh as the head of the Imperial Court. He wrote about what he saw in Cairo in 1544 AD, saying: "Most of its gates, walls, alleys, and markets are in ruins, covered in filth, sand, and dust. There are birds all over the place. The city looks like a seventy-year-old man, and its houses are arranged in a disorder that is difficult to control." (p. 95)

In this fascinating book, "Between Two Empires," author Nelly Hanna talks about the problem of historical sources. These sources do not give a complete image of Egypt after the Ottoman conquest in 1517 AD. Apart from what was written by Ibn Iyās, who died in 1522 AD, there are no direct sources that clearly reveal what was happening in the first half of the 16th century. In the second half of the book, we can find the "Mission Notebook of Egypt" in Istanbul, as well as references and accounts by al-Jazīrī, al-Nahrawālī, and others. (pp. 30-34)

The author says that the Ottomans struggled to control Egypt's money and resources because of the complicated Mamluk system for managing financial resources. It was not easy for the country to move from a weak empire to a strong one. There were a lot of problems, especially with money and management. We need to talk about what happened to the Mamluk princes, who were still all over the country even after they had mixed with the local people. The author says that the Ottomans tried to get into this complicated financial system, and then the Mamluks did the same, trying to steal public money in different ways. This included taking money from the public treasury, spending large amounts of money without explaining how it was spent, and giving false information about taxes on land, peasants, and professional groups, who found ways to avoid paying taxes. (pp. 44-45)

In the second chapter of her book, she talks about how the Ottomans took over Egypt's resources. In it, Nelly Hanna asks several real questions, with the most important one being: What did the Ottomans do to control resources? What were the main problems they had when trying to achieve this goal? The author says that the first problem the Ottoman Turks had was understanding how the Mamluk system worked. The Mamluk system was how the Ottomans managed and controlled Egypt's resources. The second was the problems they had with groups that had the same interests as them.

Suffice to demonstrate the importance of this matter is that after the death of the Ottoman governor of Egypt, Khayr Bey, in 1522 AD, and the suppression of the traitorous Ahmed Pasha's rebellion, a high-level delegation was sent to Egypt to restructure its administrative and financial institutions. At the head of this high-level delegation were Ibrāhīm Pasha, the Grand Vizier; Jalāl Mustafa Zādeh, who would later assume the position of treasury officer at the Ottoman court (al-Nashānjī); and Iskender Çelebi, the sultan's treasurer in Istanbul, along with a number of clerks in the treasury. After what happened with this delegation in Egypt, the Law of Egypt (*qānūn nameh Miṣr*) of 1525 AD was created. This law was used to govern Egypt. (pp. 92-93)

From that time, enormous sums of money began to flow regularly from Egypt and annually into the sultan's treasury in Istanbul, known as *al-ṣurrah al-sultaniyyah*. However, Ottoman control over Egypt's resources was not easy, given the presence of an Ottoman governor with the rank of Pasha, appointed by the Ottoman Sultan to ensure the sultan's interests. What further increased the wealth of the Ottoman court in Istanbul was its control over trade in the Red Sea in particular. The coffee trade, which came through the Red Sea and ended up in Egyptian ports, and from there to Istanbul, became a direct source of wealth for the Ottoman Sultan.

But there is no doubt that the importance of thought and culture had gone from Egypt and gone to the imperial capital, Istanbul. We don't have the huge historical encyclopedias that were written during the Mamluk era anymore, and nobody's interested in writing about local history like they used to. The wheel then moved to the Ottoman court, which was full of writers, poets, historians and chroniclers of the Ottoman sultans. These sultans' treasuries were filled with money from the provinces, which was used to finance the renaissance of the new empire.

In Chapter Three, the author talks about how Mamluk officials were still being used in the administration of Egypt, especially in the financial administration in the second half of the sixteenth century. These positions were only available to people sent from Istanbul to Egypt to do their jobs in the first half of the 16th century. For example, Sultan Suleiman chose two Mamluk *emirs* of *awlād al-nās* to be in charge of the financial system in Egypt (*Defterdar Misr*) during the first fifty years of Ottoman rule in Egypt. (pp. 155-156) Some Mamluks also had important jobs as scouts in the Egyptian provinces. Their duties included making sure there was order and collecting taxes. This chapter looks at some of these Mamluks who became important under the Ottoman rulers of Egypt. (p. 159)

In Chapter Four, called "Reforms of the Land System in the Mid-Sixteenth Century: Centralization and its Limits," the author talks about two important issues. The first is the idea of centralisation as seen by people living far from the centre, like the inhabitants of the provinces. The second issue is about the sultanic decrees for Egyptian lands and the discussion about the Land Law. This led jurists in Cairo to issue religious rulings against the law, which was issued by the Sultan's religious leader in Istanbul. (pp. 205-206)

In Chapter Five, the author talks about trade between the centre and the region. Trade between Egypt and Istanbul increased, and more Egyptian goods were sold in various markets throughout the Ottoman Empire. This chapter also talks about the coffee trade, which was controlled by Egyptian merchants. This chapter talks about all the changes in trade between Egypt and Istanbul after 1517 AD, and the social, political and economic developments between the centre and the region that happened afterwards. (p. 271)

This book is interesting because it fills a gap in our knowledge of Egyptian history. The author used a lot of special documents and records from the Ottoman Empire, as well as sources and references written in different languages. This shows that we have a special text, written with extreme care and knowledge of history, by Nelly Hanna. This makes it a great read for anyone interested in Egypt before the Ottoman occupation in 1517 AD.